



تقييم إقتصادي لمشروع التنمية الريفية المرحلة الثانية كأحد المشروعات الممولة اجنبيا

[155]

أحمد عبدالصبور أمير أحمد* - وحيد علي مجاهد - عبدالله محمود عبد المقصود

قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة- جامعة عين شمس - ص.ب 68 - حدائق شبرا 11241 - القاهرة - مصر

*Corresponding author: Drahmedamir1982@yahoo.com

Received 12 June, 2018

Accepted 15 July, 2018

دفع المشروع الي ضخ جزء كبير من تمويل المشروع علي أنشطة التدريب.

الكلمات الدالة: التنمية الريفية، التقييم الاقتصادي، القيمة المضافة، معدل العائد الداخلي، الفائض الاجتماعي

المقدمة

تسعي مصر كغيرها من الدول النامية الي تنفيذ العديد من مشروعات التنمية الزراعية في اطار خطط التنمية الاقتصادية الشاملة للاقتصاد المصري، حيث تعد التنمية الزراعية عاملا جوهريا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لتعاطم الدور الذي يلعبه القطاع الزراعي في الاقتصاد القومي حيث يساهم بنسبة كبيرة في الناتج القومي الاجمالي، فضلا على اعالته لنسبة كبيرة من السكان وايضا من العمالة، بالإضافة الي ذلك انه المصدر الرئيسي لتوفير المواد الخام للصناعات المحلية والسلع الغذائية، علاوة علي ذلك يلقي على عاتقه زيادة حصيلة الدولة من العملات الاجنبية من خلال زيادة الصادرات الزراعية، وتحسين ميزان المدفوعات.

وتتعدد مصادر تمويل القطاع الزراعي حيث يحصل كل بلد عادة علي رؤوس الاموال اللازمة للتنمية الاقتصادية من مصدرين رئيسيين اولهما مصادر التمويل الداخلية (المحلية) والتي تتضمن في المدخرات القومية بأنواعها المختلفة وهي الادخار

الموجز

استهدف هذا البحث بشكل عام دراسة اقتصادية لتقييم مشروع التنمية الريفية بالبحيرة المرحلة الثانية نظراً لتوافر البيانات اللازمة لعمل التقييم الاقتصادي والمالي المألوف، كأحد المشروعات الرائدة في مجال التنمية الريفية في مصر والممول من بنك وصندوق التنمية الافريقي حيث استهدف البحث دراسة مواطن الضعف للعمل علي تجنبها مستقبلاً و مواطن القوة للعمل علي استمرارها وزيادة كفاءتها، ولا يتأتى ذلك إلا بإجراء تقييم علمي منهجي للمشروع .

وكانت من اهم النتائج التي توصل اليها البحث أن المشروع تميز بمعدلات اداء فاقت المستهدف من المشروع في معظم انشطته، بالإضافة الي جدوى المشروع من وجهة النظر للتقييم المالي و الاقتصادي علي الرغم من كون المشروع تنموي زراعي معظم انشطته غير هادفة للربح إلا انه حقق معدل عائد داخلي بلغ نحو 12.3% و حقق قيمة حالية صافية موجبة بلغت نحو 7.7 مليون جنيه وان المشروع نجح في استرداد رأس ماله خلال عامين ونصف تقريبا، وحقق المشروع قيمة مضافة للمستفيدين بلغت نحو 23.6 مليون جنيه في حين حقق قيمة مضافة قومية بلغت نحو 10.5 مليون جنيه و بلغ معدل الفائض الاجتماعي نحو 10.2 مليون جنيه، الا انه من الملاحظ ان المشروع استفذ الكثير من المبالغ في نشاط التدريب ويرجع ذلك بسبب محدودية التعليم و نقص الخبرات لدي المستفيدين وقلة العمالة الماهرة مما

المنهج التحليلي ومصادر الحصول علي البيانات

استندت الدراسة بصفة رئيسية للحصول علي مصادر البيانات الثانوية الخاصة بمشروع التنمية الريفية بالبحيرة من الادارة العامة للمشروع (وحدة الشؤون المالية والادارية للمشروع)، كما استمدت بياناتها من التقارير السنوية والنصف سنوية المقدمة للجهات المعنية في وزارة الزراعة و استصلاح الاراضي بالاضافة الي البيانات المتاحة علي شبكة الانترنت الخاصة بموقع بنك وصندوق التنمية الافريقي والبنك الدولي على الانترنت، واعتمدت الدراسة علي اسلوبي التحليل الكمي والوصفي حيث استخدمت العديد من الاساليب الرياضية و الاحصائية في معالجة البيانات للتوفيق بينها و بين المنطق الاقتصادي .

المنصرف من القروض والمنح الأجنبية للقطاع الزراعي وفقا لاهم شركاء التنمية

يوضح الجدول (1) جملة المنح والقروض المقدمة لقطاع الزراعة من الهيئات الدولية والاقليمية والدول الاجنبية المقدمة القروض والمنح لمصر خلال الفترة (2001 -2015)، حيث بلغ إجمالي للقروض والمنح نحو 2628.2 مليون دولار أمريكي.

حيث جاء البنك الدولي في صدارة شركاء التنمية بالمرتبة الاولى في جملة القروض والمنح التي قدمها لقطاع الزراعة بنحو 755.45 مليون دولار أمريكي بنسبة 28.74% من إجمالي القروض والمنح خلال نفس الفترة، في حين جاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في المرتبة الثانية من حيث جملة القروض والمنح المقدمة لقطاع الزراعة المصرية بحوالي 281.99 مليون دولار أمريكي بنسبة بلغت 10.73% من إجمالي المنح والقروض المقدمة للقطاع الزراعي خلال تلك الفترة، في حين بلغت جملة القروض والمنح التي قدمها الصندوق السعودي للتنمية 274.46 مليون دولار امريكي، بنسبة بلغت نحو 10.44% من إجمالي التمويل الخارجي المقدم للقطاع الزراعي في مصر،

والضرائب والتمويل بالتضخم النقدي، والمصدر الثاني يتمثل في مصادر التمويل الخارجية (الاجنبية) والتي تتمثل في القروض والمنح والاستثمار الاجنبي المباشر، وعلي الرغم من مشاركة كل من المصدرين في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الا انه يجب أن نشير الي ان عبء التنمية الاكبر يقع على عاتق المصادر الداخلية وان الالتجاء الي مصادر التمويل الخارجي يرجع بصفة خاصة الي قصور المدخرات الوطنية عن مواجهة الاحتياجات التنموية والتي توفير قدر ملائم من العملات الاجنبية.

أهمية البحث

تشير معظم الدراسات في مجال التنمية الي ان نجاح اي جهود تنموية يعتمد بدرجة كبيرة علي متابعة وتقييم المشروعات التي تتضمنها هذه الجهود، ومن هنا فان عملية التقييم تكتسب مكانة هامة في منظومة العمل التنموي لتلافي الاخطاء والمشكلات والمعوقات التي حدثت في المشروعات السابقة حتى لا تتكرر في المشروعات المستقبلية، بالإضافة الي الوقوف علي الايجابيات والمقومات ونواحي القوة والعمل على استمرارها وزيادة كفاءتها، ولايتاتي ذلك الا بأجراء تقييم علمي منهجي لمشروعات التنمية الزراعية الريفية.

مشكلة وهدف البحث

تكمن مشكلة البحث في ان نجاح اي جهود تنموية زراعية يعتمد بدرجة كبيرة على تقييم المشروعات التنموية الزراعية الممولة اجنبيا، حيث ان ذلك يتم بقصد تحديد مدي مساهمتها الفعلية في دفع عجلة التنمية الزراعية الوطنية هذا من ناحية، ومن ناحية اخري بغرض الوقوف علي أهم نقاط الضعف حتي يمكن تجنبها في المشروعات المماثلة مستقبلا، علاوة على ذلك عدم توافر الدراسات الاكاديمية في هذا المجال بما يساعد على الاسترشاد المرجعي بدرجة كافية.

تقييم إقتصادي لمشروع التنمية الريفية المرحلة الثانية كأحد المشروعات الممولة اجنبيا 2115

حتى المركز الثالث عشر وهي (الصندوق العربي
للأنماء الاقتصادي، البنك الإسلامي للتنمية، الولايات
المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، فرنسا، صندوق
الأوبك للتنمية الدولية، بنك التنمية الأفريقي، اليابان)
بنحو (180.25، 140.25، 121.95، 112.39،
86.53، 60.15، 80.00، 48.22) مليون دولار
امريكي على الترتيب، ونسبة بلغت حوالي (6.86%،
5.34%، 4.64%، 4.28%، 3.29%، 3.04%،
2.29%، 1.83%) من إجمالي المنح والقروض
الاجنبية المقدمة لقطاع الزراعة المصرية خلال نفس
الفترة .

وجاءت المانيا في المركز الرابع بنحو 239.17 مليون
دولار امريكي بنسبة بلغت حوالي 9.10% من إجمالي
المنح والقروض الاجنبية المقدمة لقطاع الزراعة
المصرية خلال نفس الفترة، علي حين جاء في المركز
الخامس صندوق أبو ظبي للتنمية بنحو 200.00
مليون دولار امريكي بنسبة بلغت حوالي 7.61% من
إجمالي المنح والقروض الممولة اجنبيا والمقدمة لقطاع
الزراعة المصرية خلال نفس الفترة.
وجاءت على الترتيب كلا من الهيئات والدول
الاجنبية المانحة والمقدمة للقروض والمنح لقطاع
الزراعة المصرية على النحو التالي من المركز السادس

جدول 1. توزيع إجمالي المنصرف من القروض والمنح الأجنبية للقطاع الزراعي وفقا لاهم شركاء
التنمية خلال الفترة (2001-2015)

(بـ مليون دولار)

الاهمية النسبية %	المنصرف للقطاع الزراعي	شريك التنمية
28.74	755.45	البنك الدولي
10.73	281.99	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
10.44	274.46	الصندوق السعودي للتنمية
9.10	239.17	المانيا
7.61	200.00	صندوق أبو ظبي للتنمية
6.86	180.25	الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي
5.34	140.25	البنك الإسلامي للتنمية
4.64	121.95	الولايات المتحدة الأمريكية
4.28	112.39	الاتحاد الأوروبي
3.29	86.53	فرنسا
3.04	80.00	صندوق الأوبك للتنمية الدولية
2.29	60.15	بنك التنمية الأفريقي
1.83	48.22	اليابان
1.80	47.41	آخرون
100	2628.2	الإجمالي

المصدر: جمعت وحسبت من موقع بيانات البنك الدولي على شبكة الانترنت .

796.6 مليون دولار امريكي، بنسبة بلغت حوالي
30.3% من إجمالي القروض والمنح المقدمة لقطاع
الزراعة، وجدير بالذكر أن مجال الموارد المائية يعتبر
من المجالات الزراعية التي تلقي الدولة بثقلها في
الاهتمام بالمشروعات التي تؤدي الى تطوير ورفع
الاستفادة القصوى من مورد المياه وخاصة في ظل
الازمات والمشاكل الحالية والمتوقعة.

**التوزيع القطاعي لقيم القروض و المنح الموزعة علي
الانشطة الزراعية**

**يوضح الجدول رقم (2) بأن التوزيع النسبي
للقروض المقدمة من المصادر الاجنبية خلال فترة
الدراسة، حيث تبين أن الجزء الأكبر من القروض
والمنح قد اتجه الى الموارد المائية بقيمة بلغت نحو**

يأتي ذلك في الأهمية النسبية نشاط السياسة الزراعية حيث حصلت على قروض ومنح تقدر بحوالي 253.1 مليون دولار أمريكي ونسبة بلغت نحو 9.6% من إجمالي القروض والمنح المقدمة للقطاع الزراعي المصري، يلي ذلك في الأهمية النسبية نشاط الخدمات المالية الزراعية حيث حصلت على قروض ومنح تقدر بحوالي 113 مليون دولار أمريكي ونسبة بلغت نحو 4.3% من إجمالي القروض والمنح المقدمة للقطاع الزراعي المصري.

وتأتي كلا من الأنشطة الزراعية (بحوث التخزين وخدماته، التنمية الزراعية، إنتاج محاصيل الغذاء) على الترتيب والتوالي في الأهمية النسبية لحصولها على قروض ومنح مقدمة من الخارج قدرت بحوالي (97.7، 93.7، 64.1) مليون دولار أمريكي على الترتيب خلال تلك الفترة ونسبة بلغت نحو (3.7%، 3.6%، 2.4%) على نفس الترتيب من إجمالي القروض والمنح المقدمة لقطاع الزراعة في مصر.

أما بالنسبة للأنشطة الزراعية التالية وهي (الامتداد الزراعي، المحاصيل التصنيعية، معاملات ما بعد الحصاد ومكافحة الآفات، التعاونيات الزراعية) جاءت على التوالي في الأهمية النسبية لحصولها على قروض ومنح مقدمة من الخارج قدرت بحوالي (48.2، 40.2، 37.8، 31.3) مليون دولار أمريكي خلال تلك الفترة ونسبة بلغت نحو (1.8%، 1.5%، 1.4%، 1.2%) على نفس الترتيب من إجمالي القروض والمنح المقدمة لقطاع الزراعة في مصر.

جدول 2. التوزيع القطاعي لقيم القروض و المنح الموزعة على الأنشطة الزراعية المتنوعة خلال الفترة (2015-2001)

القيمة: (ب مليون دولار)

النشاط الزراعي	القيمة المخصصة	نسبة النشاط الزراعي %
الموارد المائية	796.673	30.3
المدخلات الزراعية	549.813	20.9
الموارد الارضية	443.902	16.9
السياسة الزراعية	253.078	9.6
الخدمات المالية الزراعية	113.001	4.3
بحوث التخزين وخدماته	97.755	3.7
التنمية الزراعية	93.733	3.6
إنتاج محاصيل الغذاء	64.189	2.4
الامتداد الزراعي	48.193	1.8
المحاصيل التصنيعية	40.2	1.5
معاملات ما بعد الحصاد ومكافحة الآفات	37.826	1.4
التعاونيات الزراعية	31.253	1.2
التعليم والتدريب الزراعي	31.235	1.2
البحوث الزراعية	27.343	1.0
الإجمالي	22628.	100

المصدر: جمعت وحسبت من موقع بيانات البنك الدولي على شبكة الانترنت .

التمويل المحلي 15.8 مليون جنيه مصري في حين بلغت مساهمة بنك التنمية الافريقي بقرض قيمته 9.8 مليون وحدة حسابية تعادل نحو 33.3 مليون جنيه مصري بالإضافة الي قرض صندوق التنمية الافريقي وقيمته 7.4 مليون وحدة حسابية تعادل نحو 26.4 مليون جنيه مصري بالإضافة الي قروض المزارعين بقري تنفيذ المشروع قيمتها 38.5 مليون جنيه مصري و قد تم توقيع اتفاقية المشروع بحيث تكون مدة التنفيذ 4 سنوات تغطي 40 قرية في ثلاث مراكز زراعية ولكن مع ترشيد ادارة المشروع استخدام القروض و توجيهها للتوجيه الامثل تم التوسع للمرحلة (ب) في 45 قرية اخري تليها المرحلة (ج) لتشمل 50 قرية منتشرة في 4 مراكز لتصبح منطقة عمل المشروع 135 قرية في 10 مراكز زراعية و بذلك فقد حقق المشروع أهدافاً و معدلات فاقت المستهدف بالاتفاقية و قد تم توقيع اتفاقية مشروع التنمية الريفية الثاني بالبحيرة عام 1997 لتنفيذ بنود الاتفاقية في 4 مراكز جديدة وذلك من منطلق النجاح الذي حققه المشروع في مرحلته الاولى الذي جعل كافة المسؤولين يطالبون بأن يكون المشروع نموذج يحتذى به في افريقيا كمشروع تنموي متكامل و قد بلغت اجمالي التكلفة الكلية للمشروع نحو 115.9 مليون جنيه مصري موزعه تمويل محلي و مساهمة المنتفعين و المستفيدين من المشروع بقيمه 11.8 مليون وحدة حسابية تعادل نحو 55.6 مليون جنيه مصري في حين ساهم بنك التنمية الافريقي بقرض قيمته 5.34 مليون وحدة حسابية نحو 25.6 مليون جنيه مصري علي ان يستمر القرض لمدة 20 عام تشمل 5 سنوات فترة سماح و يسدد القرض علي 30 قسط نصف سنوي يبدأ من العام السادس بعد توقيع القرض علي ان يسدد القرض الاصلي وفوائده وعمولة الارتباط علي المبالغ الغير مسحوبة منه و تقدر ب 1% في اول فبراير و اغسطس من كل عام بالإضافة الي قرض صندوق التنمية الافريقي بقيمة 6.52 مليون وحدة حسابية اي حوالي 30.6 مليون جنيه مصري و يستمر هذا القرض لمدة 50 عام تشمل 10 سنوات فترة سماح تدفع عن القرض مصاريف خدمية 0.75% سنوية عن المبالغ المسحوبة و الرصيد بالإضافة الي مصاريف ارتباط 0.5% عن المبالغ

ومن الجدير بالذكر أن كلا من نشاط التعليم والتدريب الزراعي ونشاط البحوث الزراعية قد حصلوا على المراكز الأخيرة من حيث قيمة القروض المقدمة لكل منهما والتي قدرت بحوالي (31.2 ، 27.3) مليون دولار امريكي على نفس الترتيب وبنسبة بلغت (1.2% ، 1%) من اجمالي قيمة القروض والمنح المقدمة في قطاع الزراعة في مصر . وتري الدراسة ان يجب علي الدولة تكثيف جهودها نحو تلك الانشطة التي يحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها وذلك لطبيعة تلك الانشطة من حيث بطء دورة رأس المال بها الذي يكون له مردود إيجابي وعائد اقتصادي على كافة الانشطة والمجالات السابقة في عملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة .

تقييم مشروع التنمية الريفية بالبحيرة

يعتبر مشروع التنمية الريفية بالبحيرة من اوائل المشروعات التي استوعبت مفهوم التنمية الريفية المتكاملة و المستدامة لأنه يشمل معظم الانشطة التي تستهدف في مجملها تنمية القرية المصرية و النهوض بالإنتاج الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني فضلاً عن تنمية وتعدد مصادر الدخل الريفي علاوة علي أنشطة أخري تتمثل في تنمية شباب الخرجين و المرأة الريفية ومشروعات التصنيع الزراعي بالإضافة الي تحقيق الاستخدام الاقتصادي الامثل للموارد المتاحة بقري المشروع و تحقيق التكامل بين المزارع و ثرواته النباتية و الحيوانية .

تمويل المشروع

تم توقيع اتفاقية مشروع التنمية الريفية بالبحيرة في عام 1982 بين كل من وزارة الزراعة والاستصلاح الاراضي و جهة التمويل الاجنبي متمثلة في بنك و صندوق التنمية الافريقي و بدء العمل الفعلي في تنفيذ بنود الاتفاقية في عام 1986 حيث بلغت اجمالي التكلفة الكلية لمشروع التنمية الريفية بالبحيرة نحو 114.1 مليون جنيه مصري، و بلغت مساهمة

عدة مجالات منها مجال الخدمات الزراعية والبنية الأساسية والتوعية البيئية.

أولاً: إنجازات مشروع التنمية الريفية بالبحيرة في مجال الخدمات الزراعية

ساهم مشروع التنمية الريفية بالبحيرة من خلال عدة محاور أساسية في مجال الخدمات الزراعية علي تقديم خدمات زراعية بشكل فعال ومؤثر وقد تمثلت إنجازات المشروع في هذه المجال (تحسين الأراضي وتحقيق التكتيف الزراعي، الثروة الحيوانية والداجنة، دعم الإرشاد الزراعي والنهوض بالإنتاج الزراعي، التدريب، الأنشطة التكميلية).

المحور الأول: دعم الإرشاد الزراعي والنهوض بالإنتاج الزراعي

حيث ساهم مشروع التنمية الريفية بالبحيرة علي تنفيذ مجموعة من التوصيات والبرامج الإرشادية والفنية التي تحقق أهداف خطة عمل المشروع وذلك من خلال نقل التكنولوجيا الزراعية الي مواقع التطبيق لدى المزارعين والتعرف علي المشكلات التي تعوق هذا التطبيق للعمل علي إيجاد الحلول المناسبة لها، علاوة علي ذلك تدريب الجهاز الإرشادي وقيادات المزارعين لتنمية قدراتهم في استيعاب وتطبيق التكنولوجيا الزراعية من خلال الندوات الفنية والإرشادية والدورات التي نفذها المشروع، بالإضافة الي ذلك ربط الاجهزة الخدمية المعنية بالمزارعين و الجهاز الإرشادي واجهزة البحث العلمي.

حيث استهدف المشروع من خلال المحور الأول مكون دعم الإرشاد الزراعي النهوض بالإنتاجية الفدائية للمحاصيل الحقلية الاستراتيجية من خلال نشر التقاوي عالية الإنتاج واستخدام الاساليب العلمية الحديثة المتطورة في الشتل لمحصول الارز، والتوسع في زراعة المحاصيل الصيفية الخضراء والتوسع في زراعة الذرة الشامية الصيفية عالية الانتاجية، وخاصة لاهم محاصيل الخضر حيث ساهم في استخدام التقاوي عالية الانتاج علاوة عي ذلك نشر الاصناف الحديثة مبكرة النضج لترشيد استخدام مياه الري، فضلا عن ذلك ادخال المخصبات الحيوية

الغير مصحوبة و استرداد القرض يكون 1% من القرض الرئيس القابل للدفع سنويا من العام الحادي عشر بعد توقيع الاتفاقية خلال 20 عام بالإضافة الي مساهمة منحة صندوق المساعدات الفنية للتنمية بالمليون وحدة حسابية تعادل 4.7 مليون جنيه مصري.

توصيف مناطق عمل مشروع التنمية الريفية بالبحيرة

قسمت مناطق عمل المشروع التنمية الريفية بالبحيرة المرحلة الثانية الي اربع مراكز وهي (رشيد، ادكو، ابو المطامير، وجناكليس) بإجمالي عدد 67 قرية موزعة علي (14، 8، 31، 14) قرية علي الترتيب بنسبة بلغت نحو (20.9%، 11.9%، 46.3%، 20.9%) بكل مركز علي التوالي وهي القرى التي اظهرت الدراسات الفنية والاقتصادية حاجتها الشديدة للتنمية الريفية المتكاملة حيث تمتاز جميع المراكز بالطابع الزراعي من حيث التربة الزراعية والإنتاج النباتي والحيواني ووجود سكان زراعيين، وقد بدأ العمل في هذه القرى منذ عام 2000 الي عام 2013.

نتائج الانجازات المحققة من المشروع

طبقا لما ورد في التقارير الخاصة بمشروع التنمية الريفية بالبحيرة حيث تكون جملة مناطق عمل المشروع 67 قرية في 4 مركزا بمحافظة البحيرة من خلال البرامج والاهداف التي سعي لها مشروع التنمية الريفية الثاني بالبحيرة الي ان يكون التنفيذ للأنشطة المختلفة بأعداد ومساحات كبيرة لخدمة أكبر عدد من الزراع للنهوض بالإنتاج والإنتاجية الفدائية للمحاصيل المنزوعة بمراكز البحيرة فضلا عن النهوض بالثروة الحيوانية والسمكية ورفع الكفاءة، بالإضافة عن نشر وتبني المستفيدين لمجموعة المشروعات الانتاجية الصغيرة بهدف تعدد وتنمية مصادر الدخل الريفي والتوسع في تعميم مشروعات التصنيع الزراعي وتنمية شباب الخريجين والمرأة الريفية بصفه خاصة علاوة علي ذلك المحافظة علي البيئة وتوفير المعلومات التسويقية التي تساعد المزارعين في تسويق محصولهم بالشكل الافضل والانسب والعمل علي رفع الكفاءة التسويقية، حيث ساهم المشروع بشكل واضح ومؤثر في

(1) نشاط تربية النحل: اهتم المشروع بهذا النشاط لتوفير عسل النحل للاستهلاك المحلي بتنفيذ دورات تدريبية لأصحاب المناحل وشباب الخريجين على اعمال النحالة واكسابهم المهارات والممارسات التي تؤدي الي زيادة الانتاج وتعليمهم مهارة فن واتقان النحالة مما يؤدي الي توفير النصف في تكاليف المنحل نظير الاشراف من النحال على المنحل، علاوة على ذلك ساهم المشروع في انشاء المناحل الجديده وفقا لأحدث المواصفات الفنية والتقنية والعلمية تحت اشراف وتنفيذ المشروع وفقا للأهداف الموضوعه في ذلك النشاط، حيث ساهم المشروع في تطور نشاط تربية النحل من حيث اعداد الخلايا المنفذة واعداد المستقيدين ، بمتوسط حسابي بلغ حوالي 586 خلية منفذة سنويا و متوسط 49 مستقيد سنويا من النشاط خلال الفترة (2001-2013) بحد اقصي 800 خلية منفذة و حد ادني 380 خلية منفذة في حين بلغ الحد الاقصى لعدد المستقيدين 70 مستقيد و حد ادني 19 مستقيد، حيث ساهم المشروع في تنفيذ اجمالي عدد خلايا بلغ نحو 7620 خلية من اجمالي المستهدف من المشروع والذي بلغ نحو 7000 خلية بنسبة اداء المشروع بلغت نحو 109 % عن ما هو مستهدف في حين بلغ اجمالي المستقيدين نحو 639 مستقيد من اجمالي العدد المستهدف 500 بنسبة اداء المشروع بلغت نحو 128%.

(2) نشاط تربية واستزراع الاسماك: اهتم المشروع بهذا النشاط كوسيلة لتنمية الدخل الريفي من ناحية وتوفير البروتين الحيواني والمساهمة في سد الفجوة الغذائية من ناحية اخري فضلا عن الاهتمام بمشروعات التربية المكثفة للأسماك في الاقفاص العائمة وفي الاحواض السمكية وفي المزارع السمكية، بالإضافة الي انشاء مفرخات الاسماك وتربية واستزراع الاسماك في حقول الارز فضلا عن الاستفادة من المجاري المائية الصالحة والمتاحة في قري مناطق عمل المشروع وقد ساهم مشروع تطور تربية الاسماك في مشروع التنمية الريفية بالبحيرة منذ عام 2001 وحتى عام 2013، حيث تم عقد العديد من الندوات الارشادية في هذا النشاط، كما تم الانتهاء من حصاد 19 الف فدان أرز كمتوسط سنوي خلال الفترة كما تم استزراع اسماك المبروك بها بمتوسط بلغ نحو 62 كجم

وساهم المشروع في مجال النهوض بالإنتاج والانتاجية الفدانية لاهم محاصيل الفاكهة بتنفيذ عدة دورات تدريبية للزراع علي أحدث الاساليب العلمية في الزراعة والتسميد والري وقطف الثمار ومعاملات ما بعد القطف والتقليم ، وبلغت نسبة اداء المشروع خلال مرحلته الثانية في هذا المكون بمتوسط هندسي بلغ نحو 109.3% عما هو مستهدف اي ان المشروع تميز بارتفاع معدلات الاداء لمعظم الانشطة في هذا المكون.

المحور الثاني: تحسين الاراضي وتحقيق التثقيف الزراعي

ساهم المشروع في تنفيذ هذا المحور بعدة وسائل لتحسين وصيانة التربة الزراعية تشمل عدة عمليات تشمل الحرث العميق وازافة الجبس الزراعي والتسوية بالليزر واجراء الاختبارات الحقلية والمعملية وتطهير المصارف وتحسين المراوي لترشيد مياه الري، والاستخدام الآمن للمبيدات والكيماويات، حيث نفذ المشروع أكثر من 113 ندوة ارشادية، كما تم تنفيذ الحرث العميق تحت التربة لمساحة 700 الف فدان من اجمالي المستهدف 600 الف فدان بنسبة بلغت نحو 117%، كما تم توريد 540 الف طن جبس زراعي من اجمالي المستهدف 500 الف طن خلال مرحلة الثانية بنسبة بلغت 108%، علاوة على ذلك تم تنفيذ عمليات تطهير شبكات الري والصرف تخدم مساحة 250 الف فدان ومتابعة صيانة وتطهير الترغ والمصارف العمومية التي تعترض عمليات تحسين الاراضي.

المحور الثالث: الانشط التكميلية

تضمن هذا المحور عدة مكونات استهدفت نشر المشروعات التي من شأنها تنمية الدخل الريفي بصفه خاصة وتنمية الدخل الزراعي القومي بصفة عامة، فضلا على ذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي للزراع وأسره من خلال تشجيع وتدريب الزراع على استخدام الاساليب العلمية الحديثة المتطورة وتم ذلك من خلال تنفيذ عدد من الانشطة على النحو التالي:

ومجارش الحبوب ومطاحن الغلال، علاوة على مشروعات تربية الاسماك في الاقفاص العائمة والاحواض السمكية.

(6) نشاط تنمية المرأة الريفية: استهدف المشروع رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والصحي والغذائي ومحو الامية وذلك من خلال تنفيذ عدة برامج متنوعة للمرأة الريفية، فضلا على ذلك اكساب المرأة مهارات عملية جديدة في عدة مجالات الخياطة والتريكو والنظير وشغل الإبرة والكروشيه والصناعات الغذائية والريفية وتصنع منتجات الالبان، ساهم المشروع بتوفير ماكينات الخياطة والتريكو للمتدربات الراغبات حيث تقوم المتدربة بدفع ربع ثمن الماكينة والباقي على اقساط شهرية على مدار عام ونصف العام، بالإضافة الي ذلك تقديم حوافز ارشادية للمتدربات تتمثل في مجموعة ادوات خياطه وبعض الاقمشة لكل متدربة، فضلا على مساهمة المشروع بحصص تدريبية للتعليم على ماكينات التريكو وتقديم انوال خشبية صغيرة كتحفيز ارشادي للمتدربات في مجال الكروشيه حيث ساهم المشروع في تنفيذ اجمالي عدد البرامج التدريبية 178 برنامجا بمتوسط 14 برنامج سنوي في حين بلغ عدد المتدربات 15020 متدربة من اجمالي المستهدف من المشروع والذي بلغ نحو 15000 متدربة بنسبة اداء المشروع بلغت نحو 100% عن ما هو مستهدف في حين بلغ اجمالي عدد مكينات الخياطة 2750 ماكينة خياطة بمتوسط سنوي بلغ نحو 212 ماكينة سنويا من اجمالي العدد المستهدف 2500 ماكينة خياطة بنسبة اداء المشروع بلغت نحو 110% .

سمك/ فدان، حيث ساهم المشروع في تنفيذ اجمالي مساحة بلغت نحو 243 الف فدان من اجمالي المستهدف من المشروع والذي بلغ نحو 220 الف فدان بنسبة اداء المشروع بلغت نحو 110 % في حين تم تنفيذ عدد 110 مزرعة سمكية بمساحة 530.25 فدان وعدد 60 حوض سمكي بمساحة 160 فدان وتنفيذ عدد 290 بطارية باحجام مختلفة تعادل 9320 قفصا عائما.

(3) نشاط تربية دودة الحرير التوتية: كمدخل جديد في تنمية الدخل الريفي وساهم المشروع علي تدريب الزراع علي هذا النشاط من خلال المختصين ومساعدتهم علي تسويق انتاجهم من الشرائق.

(4) نشاط تربية بطاريات الارانب: فقد ساهم المشروع في تطور هذا النشاط في مشروع التنمية الريفية بالبحيرة حيث بلغ متوسط عدد البطاريات التي تم تسكينها حوالي 129 بطارية، حيث ساهم المشروع في تنفيذ اجمالي عدد بطاريات تم تسكينها بلغت نحو 1675 بطارية من اجمالي المستهدف من المشروع والذي بلغ نحو 1500 بطارية بنسبة اداء المشروع بلغت نحو 112% عن ما هو مستهدف.

(5) نشاط تنمية شباب الخريجين: استهدف مشروع التنمية الريفية بالبحيرة الي عمل برامج لتنمية شباب الخريجين بقري عمل المشروع للمساهمة في حل مشكلة البطالة وتوفير مصدر دخل ملائم وثابت للخريجين بمختلف تخصصاتهم وتدريبهم على الدخول في العديد من الانشطة أهمها التربية الحديثة للأرانب في بطاريات وتربية الدجاج البياض ودجاج التسمين، ومشروعات التصنيع الزراعي واهمها فراكات ومضارب الارز

تقييم إقتصادي لمشروع التنمية الريفية المرحلة الثانية كأحد المشروعات الممولة اجنبيا 2121

جدول 3. يوضح تطور الانشطة المنفذة بمشروع التنمية الريفية بالبحيرة المرحلة الثانية خلال الفترة (2001-2013)

النشاط	تربية الارانب		تنمية المرأه الريفية			تربية النحل		تربية الاسماك	
	عدد البطاريات مسكنه	عدد	عدد البرامج التدريبية	عدد المتدربات	عدد ماكينه الخياطة	عدد الخلايا المنفذة	المستفدين من النشاط	المساحة المنفذة ب الالف فدان	متوسط انتاج الفدان كجم/ فدان
2001	106	11	935	211	380	22	12	58.2	
2002	117	11	931	234	540	53	10	59.5	
2003	140	13	1136	27	410	41	12	60.3	
2004	158	14	1156	302	610	61	12.5	61.3	
2005	212	15	1373	300	700	70	20	63	
2006	191	16	1498	307	600	60	20	63	
2007	125	17	1582	243	600	60	15	62	
2008	121	16	1386	171	600	60	24	62.3	
2009	80	13	1037	168	800	50	25	62	
2010	100	11	886	195	400	40	25	61.5	
2011	125	13	990	227	800	51	22.5	61.75	
2012	125	15	1110	192	800	52	20	62	
2013	75	13	1000	173	380	19	25	63	
منفذ فعلى	1675	178	15020	2750	7620	639	243	-	
متوسط	129	14	1155	212	586	49	19	62	
مستهدف	1500	-	15000	2500	7000	500	220	-	
اداء	%112	-	%100	%110	%109	%128	%110	-	

المصدر: الادارة العامة للمشروع، وحدة الشؤون المالية والادارية، قاعدة بيانات المشروع.

المحور الرابع: الثروة الحيوانية والداجنة

وعلاج امراض نقص الخصوبة وعلاج التهاب الضرع وعلاج العجول الرضيعة وغير ذلك من المعاملات الاخرى والاهتمام بتوفير الاعلاف غير التقليدية برفع القيمة الغذائية لقش الارز والمخلفات الزراعية باليوريا وتصنيع الاعلاف المركزة من خامات البيئة بالإضافة الي تنفيذ برنامج الفطام المبكر والتسمين لعجول الجاموس وذلك بهدف الاحتفاظ باستخدام الاسلوب العلمي للفطام المبكر وتوفير ما يلزمه من اعلاف (بادى 1، بادى 2) تغنيه عن التخلص من العجول في وقت مبكر، فضلا على زيادة انتاج اللحوم الحمراء الي اكثر من 200 كجم من ناحية وتوفير كمية اللبن المستخدم في رضاعة العجل تصل الي 3/2 الكمية

استهدفت خطة عمل المشروع رفع الكفاءة الانتاجية للماشية والاعنام بهدف زيادة انتاج اللحوم الحمراء والالبان لمواجهة الزيادة المستمرة في اعداد السكان للمساهمة في تقليل وسد الفجوة الغذائية للحوم وتم تنفيذ عدة محاور للوصول الي الهدف المنشود وذلك من خلال تنفيذ عدة أنشطة منها حملات الرعاية البيطرية المكثفة والتحصينات للأعنام والماعز والتحصينات منها تحصين الحمى القلاعية و تحصين حمى السودى المتصدع وعلاج للديدان الكبدية والمعوية والتلقيح الصناعي للماشية والرعاية البيطرية واختبار الحمل

ثانيا: انجازات البنية الاساسية

تتمثل أهم ما تم انجازه وتنفيذه من اعمال البنية الاساسية بمناطق وقرى المشروع في القيام بالمساهمة في تنفيذ بعض الانشطة الاساسية الهامة والتي تساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة وذلك من خلال انشاء الوحدات الصحية الريفية المتطورة وامدادها بأحدث الاجهزة والمعدات الطبية، فضلا عن انشاء مراكز طبية متخصصة وتجهيزها وخاصة مراكز لعلاج امراض الكبد والكلى ومتابعة 22 وحدة صحية، 42 وحدة بيطرية بالإضافة الي قيام المشروع بتمهيد وتسوية الطرق الداخلية بمناطق عمل المشروع والتي بلغت نحو 230 كم موزعة على قري عمل المشروع.

ثالثا: انجازات التوعية البيئية

حيث تناولت خطط وبرامج مشروع التنمية الريفية بالبحيرة البيئة بشكل خاص حيث استهدفت ارشاد الزراع الي الاساليب المختلفة للحفاظ على البيئة وحمايتها وعدم ممارسة العادات التي تؤدي الي تلويث البيئة ونشر الامراض، والمساهمة في توفير بيئة مناسبة وصالحة للزراع واسرهم، وقد اخذ المشروع تكاليف وزارة الزراعة على عاتقه لتعظيم الاستفادة من وحدة المساحة الارضية والاستفادة القصوى من الوحدة المائية للفدان، والقدرة على زيادة الانتاج الزراعي كما ونوعا عن طريق ادخال التكنولوجيات الحديثة في عمليات الزراعة وما بعد الزراعة وما بعد الحصاد، والتركيز على زيادة القدرة التصديرية للمحاصيل غير التقليدية والتي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية وتنفيذا لذلك فقد تم انشاء معمل الزراعة العضوية بالمشروع واستنادا لذلك وافق بنك التنمية الافريقي علي ادراج مستلزمات معمل الزراعة العضوية في بنود كل من قرض المشروع من بنك التنمية الافريقي وقرض المشروع من صندوق التنمية الافريقي لتجهيز واعداد معمل للزراعة النظيفة بمقر المشروع.

المستهلكة للعجل في حالة الفطام الطبيعي، علاوة علي ذلك تخفيض الاصابة بالأمراض نتيجة البرنامج المكثف للتحصينات والرعاية البيطرية المشتركة في البرنامج لمدة ستة شهور والتي يقدمها المشروع بالمجان، بالإضافة الي ذلك امداد الزراع المستفيدين في البرنامج بالنشرات والكتيبات العلمية الخاصة بتكوين الاعلاف الخاصة بأسلوب الفطام المبكر والتسمين ونقل الاعلاف المصنعة للزراع، وكذا تنفيذ أنشطة تربية قطعان الدجاج البياض وتربية الدواجن من السلالات المحلية المحسنة، علاوة على تربية الرومي والبط من الاصناف عالية الانتاجية.

المحور الخامس : نشاط التدريب

اهتم مشروع التنمية الريفية بمناطق عمل المشروع اهتماما كبيرا بإعداد وتنظيم الدورات التدريبية الارشادية لتدريب الكوادر الفنية المنفذة لأنشطة المشروع المختلفة من خلال تنفيذ ندوات توعية ارشادية ودورات مركزية، فضلا عن عقد اللقاءات بين الزراع والمسؤولين بالأجهزة التنفيذية لمناقشة وحل المشاكل التي تعوق تنفيذ مشروع التنمية الريفية بمناطق عمل المشروع، علاوة على اجراء التدريب الخارجي للمتخصصين بالمشروع للاستفادة من التقدم والتطور العلمي والخبرات والتجارب لبعض الدول الاجنبية . وكما ساهم المشروع في اجراء دورات مكثفة لتوعية وتدريب المرأة الريفية من خلال دورات لمدة ثلاث اسابيع في أنشطة الحياكة والتطريز والتصنيع الغذائي والرعاية الصحية كما تم عقد ندوات توعية ببيئية وصحية على شكل سلسلة من الاجتماعات بكل قرية، بالإضافة الي تنظيم دورات تدريبية للأطباء البيطريين في موضوع صحة الحيوان والتلقيح الصناعي والتحصينات المكثفة، ويضاف الي ذلك تنظيم الدورات لمجموعة المرشدين الزراعيين من المحافظة في العديد من الموضوعات مثل تربية الاسماك ونتاج نحل العسل والتوعية البيئية ومكافحة الآفات والامراض.

استخدام اسلوب تحليل النفقة / المنفعة او ما يسمى
بالتحليل الاجتماعي للمنفعة / العائد

التقييم المالي والاقتصادي لمشروع التنمية الريفية
بالبحيرة(المرحلة الثانية)

التقييم المالي لأنشطة مشروع التنمية الريفية الثاني
بالبحيرة

والغرض من التقييم المالي للمشروع هو اختبار
بمدى التوازن بين المنافع والتكاليف المتصلة بالمشروع،
فهناك العديد من الاساليب التي يمكن الاعتماد عليها
في تقييم المشروعات العامة لتقدير العائد الاقتصادي
سواء تلك التي تأخذ القيمة الزمنية للنقود في الاعتبار
او التي لا تأخذها في الاعتبار.

جدول 4. القيمة الكلية للتكاليف المتغيرة السنوية
لمشروع التنمية الريفية بالبحيرة الثاني من 2000 الى
2013 بالمليون جنيه

السنوات	التكاليف المتغيرة
2000	1.631
2001	2.147
2002	2.968
2003	3.631
2004	6.841
2005	8.446
2006	8.731
2007	7.789
*2008	6.231
2009	4.111
2010	4.965
2011	4.621
2012	4.666
2013	2.441
الإجمالي	69.22

(* تم اضافة بند تكاليف تجديد واحلال الاثاث.

المصدر: الادارة العامة للمشروع- وحدة الشؤون المالية
والادارية بالمشروع

يركز هذا الجزء من التقييم الاقتصادي والمالي
للاستثمارات المنفقة على الانشطة الزراعية المختلفة
والمتنوعة من المرحلة الثانية لمشروع التنمية الريفية
بالبحيرة، وسيقتصر التقييم على بيانات المرحلة الثانية
(2000-2013) من المشروع التي تم اتاحتها دون
المرحلة الاولى من المشروع (1984-1999) التي لم
يمكن الدراسة الحصول على بيانات للمرحلة الاولى من
عمر المشروع او بيانات اخري يمكن الاستفادة بها
لاكمال التقييم الاقتصادي بالمعايير الاقتصادية بشكل
مكتمل، وتشير الدراسة الي ان سعر الخصم خلال فترة
عمل وتنفيذ المشروع لايتجاوز 8.5 %، ولذا تم
استخدام سعر الخصم عند 10% علما بان سعر الفائدة
على القرض لايتجاوز الواحد الصحيح ولهذا السبب تم
استخدام سعر الخصم عند 10% فضلا عن ذلك كون
المشروع تنموي لايهدف الي الربح بشكل مباشر وانما
يهدف الي تحسين الاوضاع المعيشية للمستفيدين
وتقديم ندوات ودورات وانشطه تهدف الي تنمية البيئة
الاساسية للمناطق المستهدفه.

ومن الملاحظ ان مشروع التنمية الريفية المرحلة
الثانية هو امتداد لمشروع التي تخص المرحلة الثانية
من عمر المشروع حيث تشمل التكاليف الاستثمارية
للمشروع وتسمى تكاليف الانفاق المبدئي وتشمل
تكاليف ثابتة من اراضي ومباني والآلات ووسائل نقل
والاثاث والتجهيزات التي انفقها مشروع التنمية الريفية
الثاني بالبحيرة والتي بلغت نحو 2.951 مليون جنية،
وتشمل التكاليف المتغيرة وتسمى تكاليف التشغيل من
أجور وتكاليف صيانة وتكاليف مستلزمات الانتاج من
اسمدة وبذور ووقود وزيوت وقطع غيار وتكاليف
للإنتاج الحيواني والداجي والسمني واخري علاوة على
التكاليف المتغيرة الاخرى التي تتناسب مع طبيعة كل
نشاط زراعي نفذه المشروع في مناطق عمله، علاوة
على احتساب القيمة الإيجارية للأرض بالسعر المحدد
في المنطقة ذاتها اثناء تنفيذ المشروع .

ويهدف تقييم المشروعات الاستثمارية على المستوى
القومي الي تقدير صافي المنفعة الاجتماعية للمشروع
واثره على الاقتصاد القومي ورفاهية المجتمع ولقد شاع

اولاً: الاساليب التي لا تأخذ القيمة الزمنية للنقود (المعايير غير المخصصة)

(1) نقطة التعادل للمشروع

ان تحليل نقطة التعادل لمنهج لتخطيط الربحية مبني اساساً على علاقات قائمة بين التكاليف والإيرادات وكلما كانت النسبة منخفضة كان هذا المشروع مفضلاً من الناحية الاقتصادية ويرجع ذلك لان معدل الامان يكون مرتفعاً وتحسب رياضياً من المعادلة التالية

نقطة التعادل للمشروع = التكاليف الثابتة / (الإيرادات الكلية - التكاليف المتغيرة)

$$0.16 = (69.22 - 87.51) / 2.95 =$$

ويتبين من نتائج المعادلة ان هذا المشروع مأمّن من الخسارة بشكل كبير .

(2) فترة استرداد أموال المشروع

من المعايير التي تمكن من الحكم علي مدى جدوي المشروعات هو معرفة الفترة الزمنية التي يستغرقها المشروع لاسترداد راس المال المستثمر وذلك من حصيلة ارباحه السنوية وتتباين طرق حساب فترة الاسترداد بصور رياضية مختلفة وتمكنت الدراسة من حسابها في الصورة الآتية فترة الاسترداد= اجمالي الاستثمارات مقسوما علي متوسط الربح السنوي النقدي

$$2.7 = 1.10 / 2.95 =$$

اي ان المشروع نجح في استرداد التكاليف الثابتة بعد عامين ونصف تقريبا وهي فترة جيدة جدا بالإشارة الي كون المشروع زراعي تنموي ويرجع ذلك لانخفاض قيمة التكاليف الثابتة في المرحلة الثانية من عمر المشروع فهي امتداد لمشروع مسبق وحقق نجاح ونتائج ايجابية ملموسة وواضحة في المرحلة الاولى.

(3) معدل الدخل السنوي للمشروع

ويتم احتساب هذا المؤشر وفقا للمعادلة التالية صافي الإيرادات بالجنبة مقسوما على عمر المشروع بالسنة

$$= 15.34 / 14 = 1.10 \text{ مليون جنيه / سنة}$$

(4) العائد على الجنيه المستثمر

ويحسب من المعادلة التالية اجمالي الإيرادات مقسوما على أجمالي المصروفات

$$= 85.71 / 72.17 = 1.21 \text{ جنيه / سنة}$$

ويتضح من نتائج المعادلة ان كل جنيه مستثمر تم انفاقه على المشروع حقق عائد بلغ نحو 21 قرشا لكل جنيه سنويا وعلى الرغم من كون المشروع تنموي زراعي لايهدف الي الربح وان هناك بعض الانشطة الخدمية والتوعية .

ثانياً: الاساليب التي تأخذ القيمة الزمنية للنقود (المعايير المخصصة)

(1) نسبة المنافع الحالية الي التكاليف الحالية

وتحسب من المعادلة الآتية اجمالي القيمة الحالية لإجمالي المنافع مقسوماً على اجمالي القيمة الحالية لأجمالي التكاليف الحالية عند سعر خصم 3%

$$= 65.79 / 58.08 = 1.13$$

ويتضح من نتائج حساب المعادلة مدى جدوي الاستثمارات المنفقة على المشروع في مرحلته الثانية حيث زادت قيمة المنافع الحالية الي التكاليف الحالية عن الواحد الصحيح.

(2) القيمة الحالية للمنافع الصافية

وتم التعبير عنها رياضياً في الصورة الرياضية التالية:

القيمة الحالية الصافية = أجمالي القيم الحالية للمنافع - اجمالي القيم الحالية للتكاليف

$$= 65.79 - 58.08 = 7.71 \text{ مليون جنيه}$$

(3) معدل العائد الداخلي

ويعبر معدل العائد الداخلي بشكل ادق عن الكفاية الحدية لراس المال هو سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للعائد تساوي القيمة الحالية للتكاليف أو هو المعدل الذي يجعل القيمة الحالية للتدفقات النقدية

القيمة المضافة الصافية

حيث حقق المشروع قيمة مضافة للمستفيدين بلغت نحو 23.62 مليون جنيه في حين حقق قيمة مضافة قومية 10.52 مليون جنيه و حقق فائض اجتماعي بلغ نحو 10.19 مليون جنيه و يتبين مما سبق علي الرغم من كون المشروع تنموي زراعي لا يهدف الي الربح و انما غايةة تحقيق مستوي معيشة افضل و مستوي اجتماعي ملائم الا انه لوحظ ارتفاع قيمة المشروع الاقتصادية علي المستويين المحلي و القومي، وتحسب القيمة المضافة للمستفيدين و احيانا تسمى بالقيمة المضافة المحلية من المعادلة التالية :

القيمة المضافة للمستفيدين = (اجمالي العوائد + فوائد الحساب الخاص). اجمالي التكاليف وتحسب القيمة المضافة القومية من المعادلة التالية:

القيمة المضافة القومية = القيمة المضافة للمستفيدين - المدفوعات المحولة للخارج
حيث تشمل المدفوعات المحولة للخارج علي الاجور مضاف اليها التامينات الاجتماعية مضاف اليها فوائد القرض و يحسب الفائض الاجتماعي من المعادلة التالية
الفائض الاجتماعي = القيمة المضافة القومية - الاجور

الخارجة مساوية للصفر و يستخدم هذا المعدل في كل من النوعين من التحليل الاقتصادي و يسمى معدل العائد الداخلي الاقتصادي (EIRR) (Economic Internal Rate Of Return) بينما في حالة التحليل المالي يطلق عليه معدل العائد الداخلي المالي (FIRR) (Financial Internal Rate of Return) و من الملاحظات الهامة في هذا المعيار هوان العلاقة بين معدل الخصم و صافي القيمة الحاضرة هي علاقة غير خطية و عليه فكلما تغير معدل الخصم لا يتبعه نفس التغير في صافي القيمة الحاضرة و للوصول الي معدل اكثر دقة يفضل استخدام فارق بسيط بين سعري الخصم لا يتعد 2% و يحسب من المعادلة التالية

$$\frac{VNP_1(P_2 - P_1)}{VNP_1 + VNP_2} + P_1 = IRR$$

حيث: IRR = معدل العائد الداخلي

P_1 = سعر الخصم الاصغر

P_2 = سعر الخصم الاكبر

VNP_1 = القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية عند سعر الخصم الاصغر

VNP_2 = القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية عند سعر الخصم الاكبر.

$$12.33\% = \frac{4.17(10-5)}{4.17+(-1.33)} + 5 = IRR$$

جدول 4. إجمالي التكاليف و الإيرادات لمشروع التنمية الريفية بالبحيرة المرحلة الثانية عند سعري خصم 5%،
10% بالمليون جنيه

السنوات	اجمالي التكاليف	اجمالي الإيرادات	صافي التدفقات النقدية	قيمة الحالية لاصافي التدفقات عند سعر 5%	قيمة الحالية لاصافي التدفقات عند سعر 10%	قيمة الحالية لاصافي التدفقات عند سعر 10%
1	4.58	0.44	-4.14	0.952	0.909	-3.76
2	2.15	0.69	-1.46	0.907	0.826	-1.21
3	2.97	0.80	-2.17	0.864	0.751	-1.63
4	3.63	2.40	-1.23	0.823	0.683	-0.84
5	6.84	3.84	-3.01	0.784	0.621	-1.87
6	8.45	5.10	-3.34	0.746	0.564	-1.89
7	8.73	5.87	-2.86	0.711	0.513	-1.47
8	7.79	7.41	-0.38	0.677	0.467	-0.18
9*	6.23	10.78	4.55	0.645	0.424	1.93
10 **	4.11	9.39	5.28	0.614	0.386	2.04
11 **	4.97	11.85	6.88	0.585	0.350	2.41
12	4.62	12.05	7.43	0.557	0.319	2.37
13	4.67	11.67	7.01	0.530	0.290	2.03
14	2.44	5.22	2.78	0.505	0.263	0.73
المجموع	72.17	87.51	15.34			-1.33

* تم اضافة تكاليف احلال و تجديد
** تم حساب قيمة تقريبية للأساس كإيرادات مؤجلة
المصدر: الادارة العامة للمشروع ، وحدة الشؤون المالية و الادارية بالمشروع

تقييم إقتصادي لمشروع التنمية الريفية المرحلة الثانية كأحد المشروعات الممولة اجنبيا 2127

جدول 5. القيمة المضافة المحلية و القومية و الفائض الاجتماعي لمشروع التنمية الريفية بالبحيرة المرحلة الثانية خلال الفترة (2000-2013) بالمليون جنية

السنوات	المخرجات			المدخلات			المدفوعات المحولة للخارج			الفائض الاجتماعي
	العائد	*فوائد الحساب لخاص	الاجمالي	التكاليف الكلية	القيمة المضافة للمستفيدين	*اجور	*تامينات اجتماعية	*فوائد القرض	القيمة المضافة القومية	
1	0.44	0.45	0.89	4.58	-3.69	0.65	0.02	0.01	4.37	-3.72
2	0.69	0.58	1.26	2.15	-0.88	0.69	0.04	0.02	1.63	-0.94
3	0.80	0.57	1.37	2.97	-1.60	1.09	0.33	0.25	3.27	-2.18
4	2.40	0.75	3.15	3.63	-0.48	1.16	0.44	0.75	2.83	-1.67
5	3.84	0.72	4.56	6.84	-2.28	2.07	0.49	0.75	5.59	-3.52
6	5.10	0.60	5.70	8.45	-2.74	2.18	0.80	0.75	6.47	-4.29
7	5.87	0.93	6.80	8.73	-1.93	1.79	0.75	0.75	5.22	-3.43
8	7.41	0.79	8.19	7.79	0.40	2.09	0.91	0.75	3.35	-1.26
9	10.78	0.72	11.50	6.23	5.26	2.19	0.70	0.75	-1.62	3.81
10	9.39	0.66	10.05	4.11	5.94	2.01	0.31	0.75	-2.87	4.88
11	11.85	0.53	12.38	4.97	7.41	1.11	0.30	0.50	-5.50	6.61
12	12.05	0.42	12.47	4.62	7.85	1.10	0.65	0.09	-6.01	7.11
13	11.67	0.33	12.00	4.67	7.34	1.31	0.89	0.05	-5.09	6.40
14	5.22	0.25	5.47	2.44	3.03	1.27	0.63	0.00	-1.13	2.40
مج	87.51	8.28	95.79	72.17	23.62	20.71	7.26	6.17	10.52	10.19

*من واقع البيانات الخاصة بسجلات وتقارير المشروع.
المصدر: جمعت و حسبت بواسطة الباحث من جدول (5).

التوصيات

- 3- ضرورة توافر البيانات و المعلومات الخاصة بمثل هذه المشروعات الممولة اجنبياً حتي يتسنى للقائمين علي التقييم بشكل واضح ودقيق.
- 4- أهمية استخلاص الدروس المستفادة من نجاح او اخفاق المشروعات السابقة وبالتالي تحليل نقاط الضعف لتجنبها ونقاط القوة للعمل علي استمرارها وزيادة كفاءتها في المشروعات المستقبلية المماثلة.
- 5- ضرورة تكرار مثل هذه المشروعات في مناطق تنمية ريفية زراعية اخري لرفع مستوى المعيشة وتحسين الدخل.

- 1- صياغة استراتيجية واضحة المعالم حول اولويات توجيه القروض والمنح الاجنبية الميسرة الي مشروعات البنية الاساسية وغير الميسرة الي المشروعات الانتاجية.
- 2- ضرورة مراعات أخذ رأي المستفيدين من المشروع و اشراكهم في الاشراف علي تنفيذ المشروع كحافز تشجيعي لهم.

- 6- يجب قيام الدولة والهيئات المسؤولة و الاجهزة المنوط بها متابعة وتقييم مثل هذه المشروعات لتذليل الصعوبات والمعوقات التي تواجه تلك المشروعات.
- 7- تري الدراسة أنه يجب علي الدولة تكثيف جهودها نحو تلك الانشطة التي يحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها وذلك لطبيعة تلك الانشطة وخاصة (نشاط التعليم والتدريب الزراعي ونشاط البحوث الزراعية) من حيث بطء دورة راس المال بها الذي يكون له مردود إيجابي وعائد اقتصادي على كافة الانشطة والمجالات السابقة في عملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة.
- مؤسسات الإرشاد الزراعي والمنظمات الريفية في التنمية الزراعية في إطار سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي، 1999. كلية الزراعة، جامعة الأزهر بالتعاون مع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، ص ص 25-30.
- العضيمي، محمود صادق، 1999. السياسة الائتمانية الزراعية في مجال استصلاح واستزراع الاراضي الجديدة في مصر، تقرير مقدم الي البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ص ص 3-13.

ثانياً: المراجع باللغة الاجنبية

المراجع

- Jody Z.K. 2002. Ray C. Rist Ten Steps to a results- based monitoring and evaluation system. **The World Bank, Egypt, 14 p.**
- Gettinger, J.P. 1998, Economic Analysis of Agricultural Projects, IBRD, Washington, USA, pp. 4-24.

اولاً: المراجع باللغة العربية

- التقارير السنوية والنصف سنوية لمشروع التنمية الريفية المرحلة الثانية بالبحيرة، الادارة العامة لمشروع التنمية الريفية، البحيرة، 2008-2013.
- نصار، سعد زكي، 1995. التقييم المالي والاقتصادي والاجتماعي للمشروعات، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، مصر، ص ص 5-35.



Arab Univ. J. Agric. Sci. (AUJAS), Ain Shams Univ., Cairo, Egypt

Special Issue, 26(2D), 2113-2129, 2019

Website: <http://strategy-plan.asu.edu.eg/AUJASCI/>



2129

ECONOMIC ASSESSMENT OF THE RURAL DEVELOPMENT PROJECT PHASE AS ONE OF THE FOREIGN FUNDED PROJECTS

[155]

Ahmed^{*} A.A.A., Mugahid W.A. and Abdel Maqsood A.M.

Agric. Economics Dept., Fac. of Agric., Ain Shams Univ., P.O. Box 68, Hadayek Shobra 11241,
Cairo, Egypt

*Corresponding author: Drahmedamir1982@yahoo.com

Received 12 June, 2018

Accepted 15 July, 2018

ABSTRACT

This research was generally aimed at conducting an economic study to evaluate the Beheira Governorate Rural Development Project Phase II, because of the availability of data necessary to carry out the ordinary economic and financial assessment, As one of the leading rural development projects in Egypt financed by of the Bank and the African Development Fund, where research has been aimed at studying the vulnerabilities to avoid them in the future, and strengths to sustain and develop it and increase its efficiency, and this can only be achieved through a systematic scientific assessment of the project.

It was one of the most important findings of the research that the project was characterized by rates of performance exceeding the target of the project in most of its activities. In addition to the feasibility of the project from the point of view of the financial and economic assessment, Despite

the fact that the project is an agricultural development and most of its activities are not for profit, Despite the fact that the project is an agricultural development and most of its activities are not for profit, it achieved an internal rate of return of about 12.3% and achieved a positive net present value of about 7.7 million pounds, and The project has succeeded in recovering its capital in about two and a half years. The project has added value to beneficiaries of about 23.6 million pounds while achieving a national added value of about 10.5 million pounds and the social surplus rate is about 10. 2 million pounds, However, it is noted that the project spent a lot of money in the training activity, due to the limited education and lack of expertise among the beneficiaries and the lack of skilled labor, which led the project to pump a large part of the project funding for training activities.

Keywords: Rural development, Economic evaluation, Value added, Income rate, Social surplus.

تحكيم: ا.د أحمد محمد أحمد

ا.د ثناء النوبى أحمد سلامه

